التجارة الزراعية العربية البينية و دورها في ترقية التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة تداعيات أزمة الغذاء العالمية

أ. لطفي مخزومي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الوادي
lotfi1073@gmail.com

مقدمة :

خلال السنوات الأخيرة – منذ أوائل عام 2006 – أخذت الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية في التزايد على نحو متواصل و بمعدلات مرتفعة ، حتى وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة ، أصبح العالم معها يواجه أزمة غذائية حادة اتسعت دائرة آثارها السلبية لتشمل العديد من دول العالم .

في عام 2010 بلغ عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم 925 مليون شخص ، يعيش 98 في المائة منهم في البلدان النامية . وقد أدت الظروف القاسية الناجمة عن التفاعل المعقد بين العوامل المناخية والبشرية إلى انعدام الأمن الغذائي في الكثير من الأراضي الجافة في البلدان النامية . وتعتبر الأراضي الجافة بيئات هشة، حيث يواجه سكانها الضعفاء العديد من التحديات الاجتماعية والسياسية و الاقتصادية والثقافية والبيئية .

إن ما أفرزته أزمة الغذاء العالمية ، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية للأزمة المالية العالمية، ألقى الضوء مجددا على ما يعانيه الوطن العربي من أزمة مزمنة في أمنه الغذائي ، دفعت إلى سطح الأحداث و الاهتمامات بقضية التنمية الزراعية العربية ، و ضرورة ترقية التجارة الزراعية العربية البينية كمدخل مهم لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود .

أولا : طبيعة الأزمة الغذائية العالمية والأسباب الكامنة وراءها

تتكون الأزمة الغذائية العالمية الراهنة من استنزاف للمخزونات الغذائية وارتفاعات ضخمة للأسعار، وبخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الأساسية . فقد ارتفعت أسعار القمح و الأرز وفول الصويا بأكثر من 40 في المائة، 60 في المائة فيما يتعلق بالأرز منذ مطلع عام 2007 (انظر الرسم البياني أدناه) . وقد زادت هذه الارتفاعات في الأسعار بقدر كبير فواتير واردات معظم البلدان النامية . فعلى سبيل المثال، زادت فاتورة

واردات الحبوب للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز في الأغذية في الفترة 2006- 2007 ، من 6,5 إلى 14,6 مليار دولار في أفريقيا، ومن 7 إلى 15,4 مليار دولار في آسيا، ومن 0,3 مليار إلى 0,7 مليار دولار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . و بالتالي، فقد زادت قيمة واردات هذه البلدان من الحبوب بمقدار يفوق الضِّعف في خمس سنوات [1]. وألقت زيادات أسعار الأغذية، التي أدت إلى ارتفاع فواتير الواردات الغذائية، عبئاً ثقيلاً على كاهل هذه البلدان، حيث تبلغ نِسب الواردات الغذائية إلى الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة مستويات أعلى في حالة البلدان النامية مقارنةً بغيرها من البلدان .

الشكل رقم (1) : الأسعار الشهرية لنخبة من المنتجات الغذائية وفئات من المنتجات

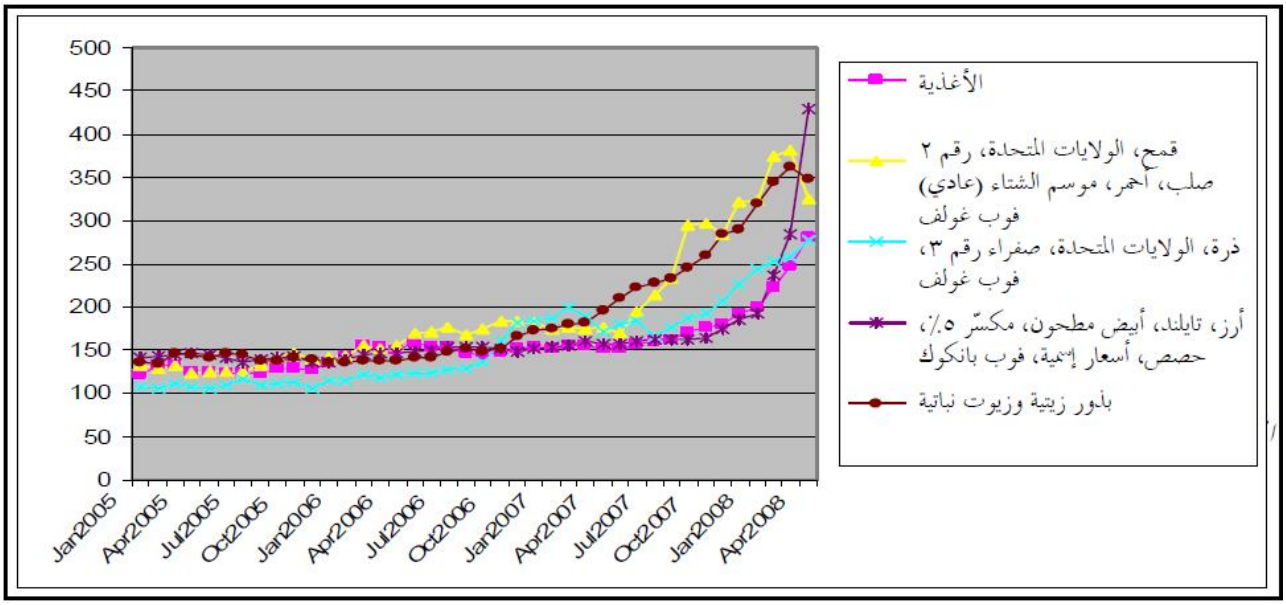

المصدر : نشرة الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية، ص 6 .

ولا ينبغي اعتبار الأزمة الغذائية مجرد نتيجة لعوامل مسببة أو مساهِمة حديثة العهد نسبياً من قبيل ارتفاع أسعار النفط أو هبوط سعر الدولار أو الأحوال المناخية أو عمليات المضاربة أو قيود بعض البلدان على الصادرات أو إنتاج الوقود الإحيائي . فهي أيضاً نتيجة اتجاهات عميقة الجذور وطويلة الأجل ناجمة عن تغير الأنماط الديمغرافية وأنماط الاستهلاك وعن سنوات من الإخفاقات البنيوية لاستراتيجيات التنمية على جبهات عديدة . ولم تحدث هذه الإخفاقات على صعيد سياسات التنمية الوطنية فحسب وإنما على الصعيد الدولي أيضاً ، وهذا أمر مهم . وبما أن الأزمة الغذائية العالمية ناجمة عن تفاعل تراكمي لمجموعة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل، فمن المحتمل أن تتواصل إلى أجل غير محدد، رغم تنفيذ تدابير قصيرة الأجل، ما لم تُعالَج بطريقة مناسبة وشاملة العوامل الهيكلية الكامنة وراءها .

[1] الأونكتاد ، الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين ، ص 5 .

1) **اختلال العرض و الطلب** :

يمكن وصف طبيعة الأزمة بأنها أزمة اختلال بين العرض والطلب إلى" أزمة إنتاج "مقترنة بتزايد الطلب العادي والقوة الشرائية في السنوات الأخيرة من جهة، وإلى أزمة أسعار ناجمة عن سوء أداء الأسواق والتلاعب بها، من جهة ثانية . وتشمل هاتان الأزمتان، على وجه التحديد، مجموعة قوية من الآثار المترتبة على تدني المخزونات الغذائية وتغير المناخ وحالات الجفاف الأخيرة في بلدان الإمداد الرئيسية وتزايد الطلب على بعض المنتجات الغذائية المرتبط بالنمو السكاني وارتفاع الدخل والمد العمراني وتغير العادات الغذائية في المراكز الحضرية. [1]

2) **المضاربة والقيود على الصادرات في قطاع السلع الغذائية** :

من بين العوامل الأخرى تدفق رؤوس الأموال المضارِبة إلى قطاع السلع الأساسية (بما في ذلك الأغذية) في سوق عالمية تزداد ترابطاً . ويبدو من المحتمل على نحو متزايد أن تكون طفرة الأسعار الغذائية العالمية مرتبطة بالتقلب والاضطراب اللذين شهدتهما مؤخراً الأسواق العالمية للتمويل و الرهونات العقارية والسكن واللذين تسبب فيهما الانهيار الذي حدث في سوق الرهونات العقارية بالولايات المتحدة . و قد حوَّل المضاربون الباحثون عن أصول تزداد أسعارها محافظهم الاستثمارية نحو شراء أصول السلع الغذائية (مؤشرات السلع الأساسية وعقود الصفقات الآجلة وخيارات البيع و الشراء) . و بالفعل، يُقدر المبلغ المالي الذي استثمرته الصناديق في مؤشرات السلع الأساسية بنحو 170 مليار دولار(حتى نهاية مارس 2008) [2]. كما ارتفع في الربع الأول من عام 2008 حجم ما شملته المبادلات عالمياً من الصفقات الآجلة مع خيارات البيع والشراء فيما يتعلق بالحبوب بنسبة 32 في المائة بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2007 . و رغم أنه لا توجد أي معلومات دقيقة أو تحليل بشأن أثر الأموال المضارِبة على أسعار الأغذية، فإن زيادات أسعار بعض المحاصيل الأساسية تعزى، إلى حد كبير، إلى مضاربة الأطراف الفاعلة المختلفة في أسواق السلع الغذائية التي تؤجج ارتفاع الأسعار .

و علاوة على ذلك، فقد شرع بعض البلدان في تقييد الصادرات الغذائية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تخزين الأغذية وحظر صادراتها أو فرض الضرائب عليها . وتهدف هذه الإجراءات إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأسواق المحلية بشكل مؤقت؛ غير أنها قد أدت في بعض الحالات إلى زيادة اختلال الأسواق الغذائية الوطنية والإقليمية والعالمية وإلى تقلص حجم الإمدادات الغذائية العالمية (فأثرَت أيضاً على كفاءة عمليات أسواق الصفقات الآجلة) .

3) **تكاليف الطاقة، والوقود الإحيائي، والأمن الغذائي :**

[1] Ramesh Chand, Demand for foodgrains, Economic & Political Weekly, 2007, p 29 .

[2] YapiKredi Bank, Yelda Yucel, Senior Economist ,World Commodity and Food Crisis: Trends and Expectations, 2008, p 83 .

لقد جعلت أسعار الطاقة المرتفعة عمليات الإنتاج الزراعي و تجهيز الأغذية وتوزيعها أكثر كلفة نتيجة لارتفاع تكلفة بعض المدخلات من قبيل الأسمدة [1] والبذور ومبيدات الآفات واستخدام الآلات الزراعية والري وكذلك تكاليف النقل وعمليات التصنيع . و بينما تناهز حصة الطاقة في تكلفة إنتاج المحاصيل 4 في المائة في معظم البلدان المتقدمة فإنها ، على سبيل المثال، تتراوح بين 8 و 20 في المائة في بعض البلدان النامية الأكبر حجماً مثل البرازيل والصين والهند [2] . وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادات كبيرة في تكلفة إنتاج الأغذية في البلدان النامية .

كما أدت صناعة الوقود الإحيائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق وأسعار الطاقة والسلع الزراعية . فقد أدى الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة إلى زيادة الطلب على الوقود الإحيائي وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره . وقد أدى هذا ، بشكل مباشر، إلى تزايد الطلب على المحاصيل المستخدمة كمواد أولية في إنتاج الوقود الإحيائي وإلى ارتفاع أسعار هذه المحاصيل، وربما يكون قد أدى أيضاً، بشكل غير مباشر، إلى ارتفاع أسعار محاصيل أخرى تتنافس مع هذه المواد الأولية على الأراضي وغيرها من الموارد- فضلاً عن أنه قد أدى إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأخرى المشتراة كمواد بديلة، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأراضي . وبالتالي فقد شكَّل الطلب على الوقود الإحيائي عاملاً قوياً في المنحى التصاعدي لأسعار السلع الزراعية على الصعيد العالمي [3] . غير أن مدى هذا الرابط لم يتضح بعد بالكامل، وهو يتفاوت حسب المحصول المستخدَم في إنتاج الوقود الإحيائي وحجم مبادلاته وإمكانيات إيجاد منتجات بديلة وما إذا كانت الأراضي المستخدَمة لإنتاج المواد الأولية للوقود الإحيائي يمكن أن تُستخدم لولا ذلك لإنتاج الأغذية . فعلى سبيل المثال، لا يُستعمل إلا ما نسبته 1,4 في المائة من القمح لإنتاج الوقود الإحيائي في الاتحاد الأوروبي، وتبلغ هذه النسبة 0,6 في المائة فقط على الصعيد العالمي [4] . وقد سجل سعر الأرز ارتفاعاً هائلاً نسبته 165 في المائة خلال فترة السنة الممتدة من أبريل 2007 إلى أبريل 2008، رغم أن الأرز لا يُستخدم في إنتاج الوقود الإحيائي ولا يوجد أي دليل في البلدان المنتجة للأرز على أن أراضي زراعته قد حُوِّلت لإنتاج المواد الأولية للوقود الإحيائي – ولكن ليس من الواضح إلى أي حد خلَّف ارتفاع أسعار الحبوب الأخرى أثراً على الطلب على البدائل . ولذلك تدعو الحاجة إلى إجراء مزيد من البحوث والتحليلات المستفيضة على أساس كل حالة على حدة فيما يخص الروابط القائمة بين أسعار الطاقة ومختلف أنواع مصادر الوقود الإحيائي المنتَجة في ظل أوضاع مختلفة، والإعانات والتدابير المتصلة بالتجارة والآثار المباشرة وغير المباشرة

[1] ارتفعت الأسعار العالمية للأسمدة بأكثر من 200 في المائة في عام 2007 حسبما أفاد به المركز الدولي لخصوبة الأرض والتنمية الزراعية.

[2] International Food Policy Research Institute (IFPRI), Policy Review, High Food Prices: The What, Who, and How of Proposed Policy Actions, May 2008, p 21.

[3] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، الدراسة الاستشرافية للقطاع الزراعي للفترة 2008- 2017 ، 2008 ، ص 14.

[4] DEFRA, Economic Group, The impact of biofuels on commodity prices, April 2008, p. 15

على توافر السلع الزراعية المختلفة وأسعارها والآثار فيما يتعلق بالأمن الغذائي (مع المعالجة الكافية للشواغل المتصلة بالاستدامة) .

4) قيود الإنتاج الزراعي في البلدان النامية :

ثمة أسباب هيكلية طويلة الأجل أقل وضوحاً للأزمة الغذائية العالمية تتسم بنفس القدر من الأهمية، وقد أدت بالفعل إلى التسبب في حدوث هذا التأثير الخطير على مدى توافر الأغذية . وهذه العوامل الهيكلية تمس أساساً جانب العرض - و لا سيما الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية عديدة في زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين لتلبية الاستهلاك الغذائي المحلي ومن أجل التجارة الدولية . ولأسباب هذه الأزمة في الإنتاج آثار عميقة على الأمن الغذائي (والحد من الفقر) من حيث الإنتاج والاستهلاك والتجارة في البلدان النامية .وتتبع هذه المشاكل إلى حد كبير من التوترات المتأصلة التي يكمن سببها في النظر إلى قطاعي الزراعة والأغذية نظرةً تعتبر أنهما يختلفان عن أي قطاع اقتصادي آخر . و تثير هذه التوترات مشاكل مهمة على صعيد السياسات العامة، وهي مشاكل ينبغي معالجتها بطريقة متوازنة كي يتسنى معالجة العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة الراهنة، وذلك خدمةً لمصلحة جميع المتضررين . ويتمثل العامل الأساسي الذي يكمن وراء النقص في الإمدادات في أن الإنتاجية الزراعية، ولا سيما في العقدين الأخيرين، كانت متدنية نسبياً في البلدان النامية بل ظلت تتناقص في العديد من أقل البلدان نمواً - وهو ما يدل على إهمال طال أمده للقطاع الزراعي . فقد أظهر متوسط الإنتاجية الزراعية السنوية في أقل البلدان نمواً (إذا ما قيست بإجمالي إنتاج العوامل (الأرض والعمالة)) بين عامي 1961 و 2003 تراجعاً نسبته 0,1 في المائة، مقابل نحو 0,6 في المائة فقط في حالة البلدان النامية[1] . وفي أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، خلفت هذه المعدلات المتدنية في النمو الزراعي آثاراً سلبية مهمة على النمو الاقتصادي والحد من الفقر . إلا أنه حتى في بلدان نامية كبرى سريعة النمو مثل الهند، لا يزال كثير من المزارعين يعيشون معيشة كفاف فقط .

و بالإضافة إلى ذلك، كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي في حد ذاته محدود اً جداً حتى الآن - ويدل على ذلك أنه لم يُستثمر سوى 300 مليار دولار، أو ما دون 3 في المائة، من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2005 في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية . والواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز عادة في مجالي التجهيز و التسويق . غير أن الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في المحاصيل النقدية ما برح يتسم بالأهمية . و بصفة عامة، ازداد عجز الاستثمار بازدياد كثافة رؤوس الأموال اللازمة للصناعات الزراعية والغذائية .

[1] Shenggen Fan, " How to promote agricultural growth in LDCs through productive investment?" Background paper for UNCTAD's Least Developed Countries, Report 2008, p 9 .

5) **القواعد التجارية المتعددة الأطراف** :

إن للقواعد التجارية المتعددة الأطراف دوراً مهماً في التأثير في الأمن الغذائي . و في إطار منظمة التجارة العالمية، تسمح هذه القواعد حتى الآن بتقديم الإعانات للقطاع الزراعي (وهي ممنوعة في معظم الحالات في القطاع الصناعي) .كما تسمح بالإعانات غير المباشرة للصادرات من خلال ائتمانات التصدير و المؤسسات التجارية التابعة للدولة والمعونة الغذائية . و يتبين في كثير من الأحيان أن هذه الأخيرة تأتي مدفوعة بالعرض وليس بالطلب، الأمر الذي يفرض ضغوطاً على المنتجين المحليين في أشد البلدان فقراً . كما أن بعض البلدان النامية (وهي في معظمها تخضع لبرامج التكييف الهيكلي) تعتمد معدلات متدنية من التعريفات الزراعية المثبّتة (الحد الأقصى للمستويات المسموح بها)، مما يحد من الفرص المتاحة لها لحماية وزيادة إنتاجها . وهذا يفسر جزئياً لماذا تُرِك المنتجون في البلدان النامية بلا حماية في مواجهة الواردات المدعمة" التي تغرق أسواقها " ولماذا عانى الإنتاج الزراعي في هذه البلدان نكسات لم يقدر على التعافي منها بسرعة .

ويتمثل الدرس المستخلص على ما يبدو في أن المعايرة الإستراتيجية للتعريفات الزراعية يمكن أن تكون مهمة بالنسبة لتشجيع الإنتاج المحلي للمحاصيل الغذائية . و عليه، فإن أمام العديد من البلدان النامية التي تحافظ على معدلات أعلى من التعريفات المثبتة فرصة لتكي يف أسعارها المحلية إلى حد ما عندما تتقلب الأسعار العالمية وذلك بتخفيض التعريفات المطبقة، وبالتالي الاستفادة من مرونة أدوات التعريفات الجمركية . وقد اعترف أعضاء منظمة التجارة العالمية، في الاتفاقات المؤقتة في إطار جولة الدوحة، بالمصلحة الوقائية الكامنة في الاحتفاظ بإمكانية زيادة التعريفات على المنتجات التي تكتسي أهمية بالنسبة للأمن الغذائي وأمن مصادر الرزق والتنمية الريفية .

6) **المنافسة العادلة** :

لقد ساهمت هياكل السوق المتسمة باحتكار الباعة أو احتكار المشترين وعمليات الاندماج والتحالفات الإستراتيجية في قطاع الصناعات الغذائية في ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وكذلك في كون المزارعين في البلدان النامية يحصلون على جزء ضئيل نسبي اًمن أسعار بيع منتجاتهم بالتجزئة، مما يُضعف حوافز الربح التي كان من شأنها تحسين الإنتاج الغذائي في البلدان النامية . فقد أشارت التقديرات، على سبيل المثال، إلى أن شركتين تحوزان ما نسبته 65 في المائة و 44 في المائة، على التوالي، من الأسواق العالمية لبذور الذرة و الصويا؛ و أن تسيطر ست شركات تتحكم في 75 إلى 80 في المائة من السوق العالمية لمبيدات الآفات؛ و أن خمس شركات تتحكم في أكثر من 80 في المائة من تجارة الموز العالمية، مع وجود نزعة نحو التكامل العمودي على امتداد سلسلة الإمدادات في هذا القطاع، كما هو الحال في عدة قطاعات أخرى في مجال الصناعات الغذائية؛ و تشكل مبيعات أكبر 30 شركة لبيع الأغذية بالتجزئة

ثلث مجموع مبيعات البقول عالميا .[1] وتتعلق هذه ا لأرقام بالسوق العالمية، ولكن التركز يكون أعلى نسبياً في بعض الأحيان فيما يخص مختلف المدخلات الزراعية أو الغذائية أو مختلف المنتجات الغذائية في البلدان النامية . وقد يسر هذا التركز مجموعة من الممارسات المانعة للمنافسة في هذه الأسواق فيما يتعلق بالمزارعين ومجهّزي الأغذية والمستهلكين، بما في ذلك إساءة استعمال مركز الهيمنة وإساءة استعمال التبعية الاقتصادية و الكارتلات و العطاءات التواطئية .[2]

كما أن التركز قد يسَّر ممارسة قوة المشتري إلى درجة أثرت سلباً على قدرة قطاع الزراعة على البقاء و الاستمرار . ومن جهة، مارس مجهزّو الأغذية أو تجار السلع بالجملة أو المحلات التجارية الكبرى التي تتعامل مباشرةً مع المنتجين في البلدان النامية ضغطاً قوياً لتخفيض الأسعار المعروضة على مزارعي البلدان النامية مقابل منتجاتهم، مع فرض شروط شديدة الصرامة . ومن جهة أخرى، تمارس شركات المحلات التجارية الكبرى (التي تتوسع أيضاً بشكل دينامي في البلدان النامية) قوة المشتري على الوسطاء الذين يزودونها بالبضائع من أجل تخفيض الأسعار وفرض مجموعة كبيرة من الشروط غير العادلة - مع ما يترتب على ذلك من أثر الانخفاضات المتتالية على امتداد سلسلة الإمداد، و بذلك، وفي نهاية المطاف تنتقل الضغوط المتعلقة بالأسعار والمخاطر على حد سواء إلى مزارعي البلدان النامية . غير أن أي مكاسب محققة من حيث التكلفة كنتيجة لهذه الممارسات غير العادلة في مجال الشراء لم تصل بالضرورة إلى المستهلكين - بل على العكس من ذلك، قد تحد قوة المشتري من المنافسة على صعيد البيع بالتجزئة، فتيسّر بعض الممارسات من قبيل التمييز . وقد أثارت الأزمة الغذائية الراهنة بالفعل هواجس في أوروبا بشأن سير عمل سلاسل الإمدادات الغذائية(مع تركيز خاص على المحلات التجارية الكبرى)، إذ توجد أدلة على أن معدلات ارتفاع الأسعار لا تتماشى مع تكاليف المواد الأولية .[3]

ثانيا : دور التجارة الزراعية العربية البينية للحد من آثار أزمة الغذاء العالمية

1)منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

[1] Actionaid International, Power hungry – six reasons to regulate global food corporations, 2005, p 11 .

[2] انظر تقرير الاونكتاد، شروط الدخول الى الأسواق و تأثيراتها في القدرة التنافسية للبلدان النامية و صادراتها من السلع و الخدمات .

[3] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، 2008، ص 18 .

مع مطلع عام 2005، أصبحت السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي المتبادلة بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [1]، والتي تضم جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وموريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، غير خاضعة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي يكون قد ساهم في زيادة قيمة التجارة البينية العربية في الأعوام القليلة الماضية. ويعتبر إنشاء هذه المنطقة خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي بتهيئة البيئة التجارية البينية العربية الملائمة لاستغلال الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية بين بعضها البعض، وينتظر أن تؤدي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أيضا إلى تنشيط البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة التخفيض الجمركي وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل، والتي شكلت لفترة طويلة عاملاً معيقاً في تحسين الميزة التنافسية في عدد من الدول الأعضاء في المنطقة. ويجري العمل حالياً على استكمال آليات إدارة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأهمها الإنفاق على قواعد المنشأ التفصيلية وتخفيض القيود غير الجمركية، وما زالت الدول العربية تتفاوض للتوصل إلى اتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية عربية حيث تبرز بعض الدول العربية أهمية تجنب تسرب سلع غير عربية المنشأ إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تعمل الدول الأعضاء في المنطقة على تطوير قطاع النقل في الدول العربية خاصة في الجوانب المتعلقة بتجارة الترانزيت واستكمال محاور الربط البري بين الدول العربية وزيادة طاقة النقل البحري بينها.

2) مكانة الزراعة في اقتصاديات الدول العربية :

الجدول رقم (1) : توزيع الناتج المحلي قطاعيا للدول العربية

[1] بدأ منذ مطلع عام 2005 تنفيذ الإعفاءات الجمركية بنسبة 100٪ على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى، وذلك بالنسبة لـ 17 دولة عربية عضو، وقد تم إعطاء معاملة تفصيلية لفلسطين التي لن تطبق إعفاءات من الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع العربية، كما منحت السودان فترة سماح لتطبيق الإعفاءات الجمركية تدريجياً بنسبة 20٪ في مطلع عام 2005 وتنتهي في بداية عام 2010، وكذلك، منحت اليمن معاملة مماثلة على أن تخفض رسومها الجمركية أمام السلع العربية المنشأ بنسبة 16٪ سنوياً في بداية عام 2005 و20٪ في بداية عام 2010.

البيان	الدخل القومي (بليون $)				الناتج المحلي (بليون $)			توزيع الناتج %					
	2000		2007/2006		2000	2006/ 2007	معدل النمو	2000			2007/2006		
	جُملة	نصيب الفرد	جُملة	نصيب الفرد	جُملة	جُملة	%	زراعة	صناعة	خدمات	زراعة	صناعة	خدمات
1- مصر	97.4	1460	119.4	1580	99.8	128.1	7.1	17	33	50	13	36	51
2- السودان	10.3	310	37.3	960	12.4	47.6	10.2	42	22	37	32	28	41
3- الأردن	8.6	1790	16.3	2850	8.5	15.8	6	2	26	72	3	32	65
4- سوريا	15.9	960	35.0	1760	19.3	38.1	6.6	24	38	38	20	32	48
5- لبنان	17.29	4580	23.56	5770	16.82	24	2	7	24	69	6	23	71
6- السعودية	168.2	8140	373.5	15440	188.4	381.7	3.4	5	54	41	3	65	32
7- قطر	-	-	-	-	17.8	*42.5	6.0	-	-	-	-	-	-
8- البحرين	7	10740	14	19350	7.97	16.04	7.8	-	-	-	-	-	-
9- الامارات	62.58	19270	118	27064	70.59	*129.7	8.5	4	56	41	2	56	42
10- الكويت	36.77	16790	80.22	31640	37.72	102.1	10	-	59	40	-		
11- عمان	16.14	6720	*27.89	11120	19.87	35.73	5.7	2	57	41			
12- العراق	-	-	-	-	25.86	19.4	4.3	5	84	10			
13- المغرب	38.3	1340	69.4	2250	37.1	73.3	2.3	15	29	56	12	29	59
14- الجزائر	49.0	1610	122.5	3620	54.8	135.3	3.1	9	59	33	*8	61	30
15- ليبيا	32.2	6018	55.47	9010	34.5	58.33	6.8	-	-	-	-	-	-
16- تونس	19.95	2090	32.82	3200	19.44	35.02	6.6	12	29	59	11	27	62
17- موريتانيا	1.21	470	2.64	840	1.1	2.6	1.9	28	30	43	13	47	41
18- اليمن	7.33	400	19.4	870	9.4	22.5	3.6	10	47	43	-	-	-
جُملة	588.2	2358	1147	4015	680	1308	**5.5	13	43	45	11	40	49

المصدر : محمد كامل إبراهيم ريحان ، بعض الملامح للتكتلات الدولية كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الاستثمار الزراعي ، 2008 ، ص 67.

الملاحظ من بيانات الجدول السابق أن مساهمة القطاع الزراعي قد تراجع في الدول العربية مجتمعة من نسبة 13% سنة 2000 إلى 11% سنة موسم 2007/2006 ، كما تتباين نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي من دولة عربية إلى أخرى ، ففي حين نلاحظ أن السودان أكثر الدول العربية يعتمد اقتصادها على الزراعة بنسبة من 42% سنة 2000 إلى نسبة 32% سنة 2006 ، فان دولة الإمارات سجلت اقل نسبة سنة 2006 ب 2% .

الجدول رقم (2) : الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية في الدول العربية

القيمة : مليون دولار امريكي

الكمية : الف طن

البيان	الانتاج PRODUCTION	الصادرات EXPORTS		الواردات IMPORTS		الميزان BALANCE		المتاح للاستهلاك AVAILABLE FOR CONSUMPTION	نسبة الاكتفاء الذاتي S.S.R. %
		كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V	كمية Q	قيمة V		
مجموعة الحبوب (جملة)	62025.53	3428.48	736.76	51588.45	9778.39	48159.97	9041.63	110185.50	56.29
القمح والدقيق	31264.73	2314.07	358.22	24959.58	4577.81	22645.51	4219.59	53910.24	57.99
الذرة الشامية	7789.40	24.91	5.09	12655.69	1897.83	12630.78	1892.74	20420.18	38.15
الأرز	7271.54	1004.15	325.33	3478.03	1656.66	2473.88	1331.33	9745.42	74.61
الشعير	6637.98	4.36	0.76	9327.32	1372.38	9322.96	1371.62	15960.94	41.59
البطاطس	10791.54	676.01	129.73	567.06	183.93	(108.95)	54.20	10682.59	101.02
جملة البقوليات	1496.37	294.78	119.11	1300.00	509.96	1005.22	390.85	2501.59	59.82
جملة الخضر	47338.04	2144.76	858.12	2292.47	788.11	147.71	(70.01)	47485.75	99.69
جملة الفاكهة	31344.28	2072.54	1127.51	3106.25	1551.00	1033.71	423.49	32377.99	96.81
السكر(مكرر)	2755.77	1136.85	396.58	6620.31	2431.80	5483.46	2035.22	8239.23	33.45
جملة الزيوت والشحوم	1572.26	753.77	1182.12	4846.15	3295.52	4092.38	2113.40	5664.64	27.76
جملة اللحوم	6926.22	88.46	165.92	1683.47	2588.01	1595.01	2422.09	8521.23	81.28
لحوم حمراء	4284.19	35.19	71.10	742.31	1388.05	707.12	1316.95	4991.31	85.83
لحوم بيضاء	2642.03	53.27	94.82	941.16	1199.96	887.89	1105.14	3529.92	74.85
الأسماك	3484.94	725.70	2107.55	596.76	715.10	(128.94)	(1392.45)	3356.00	103.84
البيض	1294.16	19.67	22.10	68.18	81.94	48.51	59.84	1342.67	96.39
الألبان ومنتجاتها	24332.05	1906.86	519.30	11877.95	3533.72	9971.09	3014.42	34303.14	70.93
الجملة			7364.80		25457.48		18092.68		

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،2008.

نلاحظ من الجدول أن الدول العربية سجلت عجزا في الميزان التجاري لأغلب المنتجات الزراعية ما عدى منتوجين وهما البطاطس و الأسماك أين سجلنا فائضا في ميزانهما التجاري ، ورغم ذلك فان هناك نسب عالية جدا للاكتفاء الذاتي في العديد من المنتوجات الزراعية المهمة ، و هو ما سجلناه لجملة الخضر بنسبة 99.69 % ، و جملة الفاكهة بنسبة 96.81 % ، وكذلك البيض بنسبة 96.39 % . بالإضافة إلى نسب مرتفعة (يمكن البناء عليها مستقبلا) لمنتوجات زراعية أخرى ، كما هو حال الحوم الحمراء بنسبة 85.83 % ، و الألبان و منتجاتها بنسبة 70.93 % .

كما نسجل عجزا هاما في بعض المنتوجات الزراعية المهمة ، كما هو الحال لمجموعة الحبوب بنسبة 56.29 % ، و جملة البقوليات بنسبة 59.82 % ، إضافة إلى تسجيل

عجز كبير في منتوجات زراعية ، كجملة الزيوت و الشحوم بنسبة 27.76 % ، و السكر بنسبة 33.45 % .

3) سياسات التسويق و التجارة الخارجية الزراعية و أثرها على تنمية التجارة الزراعية العربية :

أ- سياسة التسويق و التجارة الخارجية الزراعية :

لقد أوضحت التجارب أن غياب نظام تسويقي كفء يعتبر من المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج و تنمية الصادرات و تقليل حدة الفقر . لا توجد بيانات كافية تحلل و توضح أداء التسويق قبل و ما بعد الإصلاحات الاقتصادية و تأثيرات الأزمة المالية العالمية . ولكن يمكن من التقارير المتوفرة و التحليل النوعي استخلاص الملاحظات العامة مع الأخذ بعين الاعتبار التباين بين دول المنطقة في الأداء و الانجازات التي تحققت . و أول هذه الملاحظات أن القطاع الخاص في معظم دول المنطقة كان يسيطر على تجارة الجملة و القطاعي للمنتجات الزراعية و يشارك في التصدير و أما حاليا فقد تم سيطرة القطاع الخاص على مجمل عمليات التسويق . ومن الملاحظات العامة كذلك أنه حتى الآن لم يتم بعد التحرير الكامل للتسويق ، حيث انه في بعض الدول ما زالت هناك قيود على تجارة مستلزمات الإنتاج .

إن كفاءة التسويق في معظم دول المنطقة ما زالت متدنية كما تظهرها بعض المؤشرات مثل ، ارتفاع تكلفة هوامش التسويق غير المبررة ، وتدهور نصيب المزارع من السعر النهائي لمنتجه ، وارتفاع الفاقد فيما بعد الحصاد و الهدر للأكثر من 25 % من إنتاج الخضر ، و 15% للحبوب ، و ارتفاع أسعار البيع للمستهلك وتذبذبها الحاد . و لقد أوضحت بعض التقارير ظهور سلوكيات سالبة للمنافسة مثل الاحتكار و احتكار القلة .

و تبقى المشكلة الشائكة المتمثلة في قلة الإنتاج الموجه للسوق أي الإنتاج حسب طلب و رغبات المستهلك ، حيث إن معظم ما يصدر الآن هو الفائض عن السوق المحلي .

ب- انعكاس أثر سياسات التسويق و التجارة الخارجية الزراعية على تنمية التجارة الزراعية العربية البينية :

غني عن القول أن وجود حزمة فاعلة وملائمة من سياسات التسويق و التجارة يؤثر تأثيرا ملحوظا ليس فقط على التجارة الزراعية البينية بل على مجمل التجارة البينية و على التجارة مع العالم بخاصة عندما يتكامل مع بقية السياسات الاقتصادية . وتشير الأوضاع الراهنة للتجارة الزراعية البينية إلى أن ما تحقق يعد محدودا للغاية ، بخاصة إذا ما قورن بما أمكن تحقيقه في مناطق جغرافية أخرى في العالم . و قد أوضح التقرير العربي الموحد أن نسبة التجارة العربية

البينية (صادرات + واردات) تكاد تتعدى حاجز 10 % من إجمالي التجارة . كما أن ما يقارب 50 % من هذه التجارة البينية تقوم به حوالي خمس دول عربية فقط . و الواقع فان التجارة البينية في معظمها لا تتعدى دول الجوار أي معظم الدول تتاجر مع أقرب جيرانها كما اوحت البيانات المتوفرة ، و الأمل معقود في نمو التجارة البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ومن المتوقع أن تزال الاستثناءات التي طالبت بها الدول خاصة العمل بالرزنامة الزراعية ، و أيضا من المتوقع أن تدخل الخدمات من ضمن الاتفاقية . كما يحتاج الأمر إلى التنسيق على مستوى الإقليم و توحيد الأنظمة و القوانين و التشريعات المتعلقة بالمواصفات و المقاييس ، والحجر الزراعي ، وتقوية أنظمة الرقابة على مستوى قطري و إقليمي ، و الاتفاق على نظام موحد لتذليل عبور الشاحنات للحدود دون تأخير و إتلاف للمنتجات المحمولة ، وتسهيل إجراءات و تأشيرات الدخول لرجال الأعمال وسائقي الشاحنات . [1]

4) ضرورات ومجالات التكامل بين الدول العربية لترقية التجارة البينية الزراعية للحد من آثار أزمة الغذاء العالمية :

بالإضافة إلى ما أفرزته الأزمة الغذائية العالمية (ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية) و الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، فإنها قد ألقت الضوء مجددا على ما يعانيه العالم العربي من أزمة مزمنة في أوضاع الأمن الغذائي ، ودفعت إلى سطح الأحداث بقضية التنمية الزراعية العربية و إمكانيات التكامل العربي و ترقية التجارة البينية لتحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة للتصدي لتداعيات الأزمة الحالية ، وأي أزمات أو تذبذبات مستقبلية .

أ- العمل العربي المشترك ضرورة لتحقيق التنمية الزراعية في مواجهة آثار الأزمة العالمية :

إضافة إلى أهمية التكامل العربي من اجل تحقيق المصالح العربية المشتركة و تعزيز مقومات الأمن الاستراتيجي بمفهومه الشامل ، متضمنا ألأمن الموردي و الأمن الاقتصادي و الأمن الغذائي . يضاف إلى هذه القناعات و تلك الأهمية مجموعة من الاعتبارات الأصيلة و المستحدثة ، لعلى من أبرزها تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة ، و من أهم تلك الاعتبارات ما يلي :

– التباين الموردي ، و بخاصة ما تعلق بالموارد الرئيسية للتنمية الزراعية ، المياه و الأرض و رأس المال و العنصر البشري ، و ما يلاحظ من وفرة أحد أو بعض هذه الموارد في بعض الدول و ندرتها في البعض الآخر ، على النحو الذي يعطل مبدأ التوليف الأمثل بين الموارد على مستوى كل دولة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إستراتجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005- 2025) ،2007 ، ص ص : 108- 112

على حده ، و يعوق انطلاق التنمية في بعضها ، ويجعل من الإنتاج في بعضها الآخر نشاطا غير اقتصادي مرتفع التكلفة و مستنزفا للموارد الطبيعية المحدودة .

– إذا كان الاقتصادي الدولي المعاصر يستند أساسية إلى اعتبارات الكفاءة و القدرة التنافسية وما يعززها من وفورات الحجم واتساع الأسواق ، فربما لا يتسنى لغالبية الدول العربية فرادى ، أن تمتلك عناصر القدرة على مواكبة الاقتصاد الدولي المعاصر عامة وفي مجال مشروعات التنمية الزراعية و المشروعات المرتبطة بها بوجه الخصوص .

– قدمت جماعة الدول الأوروبية نموذجا يحتذى لمل يمكن أن يحققه التعاون و التكامل الإقليمي من تعظيم المصالح المشتركة لدوله الأعضاء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية ، و على وجه الخصوص في مجال التنمية و النهضة الزراعية التي بلغتها الجماعة الأوروبية بفضل سياستها الزراعية المشتركة . فإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمثل تلك الدول الفنية والمتقدمة ، فالحاجة أكبر وما أمس لتعاون وتكتل الدول النامية و من بينها الدول العربية ، لا سيما في عالم تسوده التكتلات الإقليمية و الكيانات الاقتصادية الكبيرة .

– أوضحت الممارسات العملية أن موازين القوى في الواقع الراهن للعلاقات الدولية تنحاز لغير صالح الكيانات الضعيفة و الدول الأفراد ، بما في ذلك ما يعمل في إطار هذه العلاقات من هيئات و منظمات و مؤسسات دولية . و في هذا السياق أيضا تتعرض العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية لتأثيرات و ممارسات غير عادلة ، توجهها و تتحكم فيها مؤسسات عالمية عملاقة أو شركات متعددة الجنسية أو حكومات لدول كبرى . و تنطوي على قدر كبير من الممارسات الاحتكارية و المضاربية التي تضر باستقرار الأسواق العالمية و بالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للدول النامية والفقيرة .

– كشفت الأزمات العالمية الطاحنة التي يمر بها العالم اليوم – أزمة الغذاء العالمي و الأزمة المالية العالمية – عن قصور بالغ في قدرة النظام الاقتصادي العالمي ، بما يدعيه و يدعو إليه من الحرية الاقتصادية المفرطة و آليات السوق المطلقة عن تحقيق و ضمان اعتبارات الكفاءة و الاستقرار و الفرص المتناسبة و العادلة لكافة الأطراف ، فها هي الدول العربية تتكبد خسائر مالية و أضرار اقتصادية فادحة جراء أزمة مالية عالمية تسببت فيها دول أخرى ، وها هي الدول العربية تتعرض لتقلبات حادة –غير مبررة منطقيا- من أسعار السلع الغذائية والطاقة خلال فترات زمنية محدودة ، كانت فيها تلك الدول من بين أكثر المتضررين في هذه وتلك . و من فقد كشفت تلك الأزمات عن الخطأ الفادح للاعتداد بالنظام الدولي و المبالغة في الركون إليه

والاعتماد عليه على حساب الإضعاف أو التقليل من شأن التعاون و التكامل الإقليمي . وقد أثبتت الأزمات الراهنة أن البعد الإقليمي في العمل المشترك يمثل الملاذ الأكثر أمنا و استقرارا لتحقيق طموحات التنمية والحد من الآثار السلبية و الصدمات الحالية و المحتملة للنظام العالمي القائم .

– كما سبق القول ، فان المنطقة العربية تعد أكثر مناطق العالم تعرضا للآثار السلبية المحتملة للتغيرات المناخية العالمية ، و تعتبر الزراعة هي القطاع الأكثر تضررا بتلك الآثار . و في إطار المواجهة الموضوعية للتغيرات المناخية و آثارها المحتملة على الزراعة والتنمية الزراعية ، فان الطبيعة العامة والشاملة لهذه الآثار و تلك التغيرات تفرض مواجهة جماعية و عملا مشتركا و تعاونا وثيقا في العديد من مجالات البحث و الرصد و السياسة و المشروعات. حيث تظل الجهود المبعثرة لكل دولة على حده في هذا الشأن محدودة الجدوى و قليلة الأثر ، إن لم تكن ضربا من العبث و العمل غير الموضوعي .

– لعل من بين ما يفرض ضرورات العمل العربي المشترك لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية المستدامة ، أن الوطن العربي في واقع الأمر أصبح يواجه أزمتين حادتين في مجال أمنه الغذائي –نتيجة الأزمة العالمية- أزمة مزمنة وأزمة طارئة ، أزمة مزمنة تتمثل في العجز المتواصل في نسب الاكتفاء الذاتي و العجز المتفاقم في حجم وقيمة الفجوة الغذائية . و أزمة طارئة تتمثل فيما ينعكس على الوطن العربي –المستورد الصافي للغذاء- من آثار سلبية وخيمة في إطار ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من قصور و اختلالات حادة في المعروض من سلع الغذاء الرئيسية و مخزوناتها و ارتفاع أسعارها .

فإذا كانت جهود التنمية الزراعية العربية القطرية طوال العقود الأخيرة لم تسفر في واقع الأمر عن انجازات ملموسة و ذات شأن في مواجهة الأزمة المزمنة ، فربما كان للأزمة الطارئة أثرها الايجابي في إحياء و إنعاش الوعي بالتركيز على مجالات التعاون و العمل المشترك ، جنبا إلى جنب مع الجهود التنموية الزراعية القطرية . وربما كان اجتماع الأزمتين أدعى اجتماع الجهود و تعزيز مجالات التكامل و تنسيق السياسات في مواجهة جادة لمل يحيق بالوطن العربي من مخاطر و تهديدات في إطار كلنا الأزمتين معا . [1]

ب- المداخل الأكثر ملائمة لتحقيق تكامل عربي بواسطة تجارة زراعية بينية للحد من آثار أزمة الغذاء العالمية :

[1] وحيد علي مجاهد ، ضرورات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة ، مجلة الاستثمار الزراعي ، 2008 ، ص ص : 77- 78

– لم تكن الأزمة العالمية الراهنة – الأزمة المالية الحالية و أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية- هي أولى الأزمات العالمية ، ففي أواسط سبعينات القرن الماضي واجه الوطن العربي آثار أزمة مماثلة ، كان الاعتماد في هذه المواجهة ، و وفق طبيعة ظروف تلك المرحلة ، ذات طابع قطري في الغالبية العظمى من سياساتها و برامجها و آلياتها ، إلى جانب قدر ضئيل و مجالات محدودة ومستويات متواضعة من التنسيق والعمل المشترك .

فعلى صعيد السياسات و البرامج القطرية نالت التنمية الزراعية قدرا أفضل من الاهتمام في العديد من الدول العربية ، و صيغت الأهداف الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وارتفعت شعارات تربط ما بين الحرية وبين الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء . و على صعيد التنسيق والعمل العربي المشترك تم وضع برامج طموحة للأمن الغذائي العربي على أساس نوعي ، بعضها للحبوب وأخرى للزيوت و ثالثة للسكر و رابعة للحوم .. إلى غير ذلك من البرامج التي تتضمن مشروعات وآليات محددة الأهداف و المكونات و الموازنات .

J في محصلة أداء حقبة ما بعد أزمة السبعينات يمكن القول بأنه قد تحققت انجازات وتطورات ، غير أنها كانت بكافة المقاييس دون الطموحات و الأهداف و الشعارات التي تبنتها تلك الحقبة . وفي محصلة الأداء أيضا يمكن القول بان ما تحقق من الانجازات و التطورات كان قاصرا و محدودا على صعيد جهود تطوير الإنتاج و الإنتاجية ، دونما رؤية إستراتيجية تنموية واضحة المعالم محددة الأهداف و متكاملة الأركان ، تتحدى الحدود القاصرة لاهتمامات زيادة الإنتاج إلى الاهتمام بالتطوير و التحديث في مجالات البنيات التحتية الزراعية ، والخدمات البحثية و الإرشادية ، والأطر المؤسسية ، و النظم التسويقية و التمويلية و الأنشطة التصنيعية للمدخلات و المنتجات ، إلى غير ذلك من عناصر العملية التنموية الزراعية الشاملة . و في محصلة الأداء أيضا يمكن القول أن ما تحقق من الانجازات التنموية في تلك الحقبة لم يراع بأي حال اعتبارات الاستدامة التنموية و الحفاظ البيئي و الموردي ، وهناك العديد من الشواهد و القرائن في العديد من الدول العربية على ما أفرزته هذه الحقبة من آثار سلبية و أضرار بالغة كميا ونوعيا على مواردي المياه و الأراضي الزراعية، وأيضا على البيئة بشكل عام .

J حتى منتصف التسعينات لم تكن الجهود العربية المشتركة في مجال التنمية الزراعية – كغيرها من القطاعات – تتم ضمن إطار محدد المعالم للعمل العربي المشترك . وفي عام 1995 انطلق إلى حيز التنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ليشمل الإطار العلمي لمرحلة الانطلاق نحو التكامل العربي ، و هي مرحلة

تحرير التجارة البينية التي استكملت سنة 2003 . فهل كان لتحرير التجارة العربية البينية انعكاسات على نسبة المبادلات الزراعية العربية /العربية ، وهل امتدت هذه الانعكاسات إلى هياكل الإنتاج الزراعي و التنمية الزراعية العربية .

J على صعيد التجارة العربية البينية تدل المؤشرات إلى حدوث تحسن طفيف في الصورة العامة لهذه التجارة ، حيث نسبتها من حوالي 8.7 % في المتوسط لعامي 1993 ، 1994 (أي قبيل تنفيذ البرنامج) إلى 9.4 % عام 2005 أي بعد تنفيذ البرنامج . وفي التحليل القطاعي يتضح أن هيكل التجارة العربية البينية يتشكل من المواد الخام و الوقود المعدني بصفة أساسية ، حيث كانت تمثل ما نسبته 48.2 % عام 1997 ، ارتفعت هذه النسبة إلى نحو 55.1 % عام 2005 ، وأم الأغذية والمشروبات فتمثل نحو 16 % من هيكل التجارة العربية البينية عام 1997 ، وارتفعت هذه النسبة إلى 17.2 % عام 2005 ، غير أنه يلاحظ أن التجارة العربية البينية في مجموعة الأغذية و المشروبات حققت فيما بين عامي 1997، 2005 أعلى نسبة للزيادة بالمقارنة بباقي المجموعات السلعية أو بالمقارنة بالأداء العام للتجارة البينية الكلية . فقد زادت نسبة التجارة البينية في مجموعة الأغذية و المشروبات خلال تلك الفترة من 15.5% إلى 23.2 % . وفي واقع الأمر فان هذا التحسن النسبي في التجارة العربية البينية في مجموعة السلع الغذائية و المشروبات يعكس تحولا في الاتجاه للتجارة العربية و خصما من تجارتها الكلية العالمية في سلع هذه المجموعة . يدل على ذلك أن الأهمية النسبية للسلع الغذائية و المشروبات في هيكل التجارة البينية العالمية لم تتطور على نفس المستوى ، كما يدل على ذلك أيضا أنه فيما بين عامي 1997 ، 2005 كان معدل الزيادة في التجارة العربية البينية في السلع الغذائية و المشروبات أكثر تسارعا من نظيره للتجارة العربية العالمية في نفس السلع حيث بلغ حوالي 312 % للأولى مقابل 209 % للثانية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998,2006) .

خلاصة القول أنه برغم الآثار الايجابية المحددة لمنطقة التجارة الحرة العربية على حركة التجارة العربية البينية عامة ، فان آثارها الإيجابية الأكثر وضوحا على التجارة البينية للسلع الغذائية والمشروبات كانت نابعة معظمها من تحولات في تلك التجارة بأكثر من كونها حفزا لمزيد من الطاقات التجارية الناجمة عن تطورات ايجابية ذات شأن في معدلات أو هياكل الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية العربية .

J في هذا الإطار يرى العديد من الخبراء و الاقتصاديين أن التعاون و التنسيق و الجهود العربية المشتركة في المجالات المتعددة للتنمية الزراعية تمثل المدخل الصحيح لدعم وتعزيز التجارة

الزراعية العربية البينية ، وذلك خلافا لمل يراه البعض من إن تحرير التجارة يؤدي – على نحو تلقائي - إلى تعزيز التنمية الزراعية وتطوير هياكلها الإنتاجية .

J في ضوء ما تقدم ، و من خلال النظرة التقويمية الموضوعية للحقبة الماضية ، واستخلاص العبر والدروس المستفادة منها ، وترتيبا على ما سبق عرضه حول الفرص و الإمكانات المتاحة لتعزيز التنمية الزراعية العربية المستدامة ، و ما تقتضيه طبيعة المرحلة القادمة من أهمية تفعيل البعد الخاص بالعمل العربي المشترك من أجل تحقيق الطموحات المأمولة في هذا الصدد ، فلعله من الأهمية بمكان أن يقوم هذا العمل المشترك في المرحلة القادمة وفق صيغة عملية أكثر موضوعية و مرونة ، و ملائمة لمقتضيات الحاضر و تطوراته و مستجداته .

تقوم الصيغة المقترحة للعمل التنموي الزراعي العربي المشترك في المرحلة القادمة على أربعة مرتكزات أساسية [1]:

- توفير التمويل اللازم لتحقيق طموحات التنمية الزراعية العربية .
- تنسيق السياسات الزراعية العربية .
- تطوير مناخ استثماري متميز وأكثر جاذبية للمشروعات الزراعية و المشروعات المرتبطة والمكملة .و كذا تطوير النظم والقوانين ذات العلاقة .
- تعظيم دور القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني ، وبخاصة المنظمات الريفية ومنظمات المزارعين ، في مجالات التنمية الزراعية القائمة على العمل العربي المشترك .

الخاتمة :

لقد ساهمت الأزمة المالية والاقتصادية في مفاقمة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المنطقة العربية والتي لا تزال دولها تعتمد بشكل كبير على إنتاج الموارد الطبيعية، وهي ترى اليوم جهودها الرامية لتنويع مصادر الدخل مهددة بتداعيات الأزمة الحالية. وفي مختلف أنحاء المنطقة، تشكّل البطالة في صفوف الشباب تحدياً رئيسياً في المجتمعات الشابة. وإذا ما نظرنا إلى المستقبل،من الممكن الاستفادة من الانكماش المالي العالمي الحاصل كفرصة فريدة للاستثمار الإقليمي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية وبخاصة في القطاع الزراعي الذي تمتلك منه الدول العربية مجتمعة موارد و

[1] وحيد علي مجاهد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 78- 80

إمكانيات تنافسية ضخمة، بهدف تشجيع السلطات الوطنية على تعزيز السياسات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من تكثيف التعاون الإقليمي والدولي . وتدعو الحاجة بلدان المنطقة إلى انتهاز الفرصة المتاحة من خلال إرساء آليات لتعزيز الاستخدام، وتشجيع النمو المراعي للفقراء، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية، والتركيز على التنمية البشرية والعمل اللائق .وقد أثبتت التجارب الدولية أن هذه الآليات أكثر فعالية إذا ما وضعت من خلال عملية الحوار الاجتماعي بين الحكومات ومنظمات قوية ومستقلة للعمال وأصحاب العمل. ومن الضروري كذلك إيجاد حلول أفضل من أجل ضمان توزيع ثمار العولمة بشكل أكثر مساواة بين مختلف أنحاء العالم العربي .

بالإضافة إلى ما أفرزته الأزمة الغذائية العالمية (ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية) و الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، فإنها قد ألقت الضوء مجددا على ما يعانيه العالم العربي من أزمة مزمنة في أوضاع الأمن الغذائي ، ودفعت إلى سطح الأحداث بقضية التنمية الزراعية العربية و إمكانيات التكامل العربي و ترقية التجارة البينية لتحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة للتصدي لتداعيات الأزمة الحالية ، وأي أزمات أو تذبذبات مستقبلية .

بالإضافة إلى ما أفرزته الأزمة الغذائية العالمية (ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية) و الأزمة المالية العالمية الأخيرة ، فإنها قد ألقت الضوء مجددا على ما يعانيه العالم العربي من أزمة مزمنة في أوضاع الأمن الغذائي ، ودفعت إلى سطح الأحداث بقضية التنمية الزراعية العربية و إمكانيات التكامل العربي و ترقية التجارة البينية لتحقيق مستويات أفضل من التنمية المستدامة للتصدي لتداعيات الأزمة الحالية ، وأي أزمات أو تذبذبات مستقبلية .

حتى منتصف التسعينات لم تكن الجهود العربية المشتركة في مجال التنمية الزراعية – كغيرها من القطاعات – تتم ضمن إطار محدد المعالم للعمل العربي المشترك . وفي عام 1995 انطلق إلى حيز التنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، ليشمل الإطار العلمي لمرحلة الانطلاق نحو التكامل العربي ، و هي مرحلة تحرير التجارة البينية التي استكملت سنة 2003 . فهل كان لتحرير التجارة العربية البينية انعكاسات على نسبة المبادلات الزراعية العربية /العربية ، وهل امتدت هذه الانعكاسات إلى هياكل الإنتاج الزراعي و التنمية الزراعية العربية .

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها سابقا، فإن الباحث يضع بعض التوصيات والاقتراحات التالية :

يستلزم حجم وتعقيد الأزمة المالية والاقتصادية رزمة من السياسات المنسقة و الإستشرافية التي تهدف إلى تثبيت استقرار النظام المالي، وتعزيز الاستخدام والحماية الاجتماعية . ومن الضروري أن تهدف رزمة

السياسات إلى تخفيف الآثار المباشرة للأزمة وإلى المساعدة أيضاً في تصحيح الإختلالات القائمة قبل الأزمة، بما فيها تزايد تفاوت الدخل وغياب الأمان الاقتصادي.

كما تستلزم التحديات الماثلة أمام الدول العربية في الشرق الأوسط استجابة سياسية منسقة تأخذ بالاعتبار الظروف والموارد الوطنية. وتُعتبر المنطقة العربية في وضع مؤات نسبياً بالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، وذلك بسبب بعض العوامل التخفيفية، كانعزال إقتصاديات بعضها نسبياً، وتوافر الفوائض الكبيرة في الحسابات الجارية في بعضها الآخر .ومن شأن هذه العوامل أن تشجع البلدان على انتهاز الأزمة كفرصة لإصلاح سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية وتعزيزها.

في مواجهة الانكماش الاقتصادي العالمي بتداعياته الحتمية على الاستخدام وسياسات الحماية الاجتماعية في المنطقة، تدعو الحاجة الماسة الدول العربية اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى اعتماد سياسات متسقة على المستوى الاقتصادي، والاستخدام وسوق العمل من أجل التخفيف من تأثيرات الأزمة السلبية، وإلى مؤسسة الاستخدام على المدى المتوسط كجزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من الفقر وانتعاش النمو الاقتصادي. في ظل تنامي خسارة الوظائف، لا بد للسياسات الاقتصادية الكلية أن تتضمن اعتبارات الاستخدام .ولا بد كذلك للسياسات النقدية أن تركّز على ضمان توافر القروض، نظراً إلى عرقلة الشح الائتماني آفاق الانتعاش .وفي الوقت نفسه،من الضروري دراسة إمكانية اعتماد حوافز مالية مضادة للتقلبات الدورية من أجل توجيه إقتصاديات المنطقة في الاتجاه المرغوب .ومن الممكن أيضاً توفير الدعم المباشر للمشاريع(وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة) من أجل مساعدتها في الوصول إلى الائتمان وتجاوز مشاكل تدفق السيولة الفورية .

و رغم الأجواء غير الملائمة من المشرق إلى المغرب، ورغم تفاقم الأوضاع السياسية الراهنة فإننا نطمح دائما إلى بناء اقتصاد عربي يتمتع بالوحدة والنشاط، أي إقامة العديد من المشاريع الاقتصادية الإنتاجية المشتركة والمطالبة بما يلي:

- ✓ إنشاء هيئة عربية عليا للتنمية والتكامل الاقتصادي العربي .
- ✓ إنشاء مجلس عربي أعلى للتخطيط يتولى اعتماد التخطيط القومي للمشروعات العربية وتحديد محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي .
- ✓ إمكانية إقامة نظام عربي جديد مع تدعيم الوجود العربي في المنظمات والمؤسسات الدولية.

تأسيساً على الحقائق التي ذكرت حول وجود تباين مناخي وجغرافي في الدول العربية ووجود موارد طبيعية غير مستغله وتوفر موارد تمويل ضخمة وتقارب في النمو الاستهلاكي مما يجعل هناك سوق ضخمة

للمنتجات الزراعية فإن استغلال مناطق القوة المذكورة يعزز من حل المشاكل التي تعوق انسياب السلع الزراعية بين الدول العربية، وعليه في مجالات تحسين الأداء التسويقي والتجارة البينية تتمثل في الآتي :

- ✓ الاستفادة من التباين المناخي والجغرافي : يمكن الاستفادة من التباين المناخي والجغرافي لاستغلال الموارد الطبيعية وذلك بهدف تطوير المنتجات الزراعية.
- ✓ رفع الإنتاج والإنتاجية : الاهتمام برفع الإنتاج والإنتاجية من خلال تطوير المنتجات الزراعية باستخدام البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية والحزم التقنية وخلق استخدامات أخرى للسلع عن طريق الصناعات التحويلية بهدف خفض تكاليف الإنتاج والتسويق.
- ✓ تفعيل سوق المنتجات الزراعية بين الدول العربية : تطوير الأسواق الحالية بزيادة الحصص التسويقية عن طريق استخدام الترويج والإعلان وتفعيل قنوات التوزيع ، إزالة القيود و الحواجز الجمركية ، و تعزيز قدرات المصدرين عن طريق توفير التمويل وتذليل العقبات التسويقية(رسوم، إجراءات ...الخ) .
- ✓ تحريك رؤوس الأموال العربية : التوسع في إنشاء شركات عربية مشتركة لإنتاج سلعة زراعية مستفيدة من الميزات النسبية للدول العربية بهدف تسهيل انسياب السلع الزراعية وذلك من خلال توفير بيئة استثمارية مواتية .
- ✓ تحفيز القطاع الخاص العربي في الاستثمار في أنشطة التسويق المختلفة(تخزين، تصنيع، تغليف) .
- ✓ دفع سلوك المستهلك العربي نحو السلع العربية عن طريق الإعلان والترويج المكثف وفتح وتفعيل قنوات التوزيع .

قائمة المراجع :

1. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، الدراسة الاستشرافية للقطاع الزراعي للفترة 2008- 2017 ،.2008
2. الأونكتاد ، الوجه المتغير للسلع الأساسية في القرن الحادي والعشرين.
3. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية' معالجة الأزمة الغذائية العالمية: دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر، 2008 .
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،.2008

5. محمد كامل إبراهيم ريحان ، بعض الملامح للتكتلات الدولية كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي ، مجلة الاستثمار الزراعي ، 2008

6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،استراتجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2005- 2025) ،2007 .

7. وحيد علي مجاهد ، ضرورات ومجالات التكامل بين الدول العربية لإحداث التنمية الزراعية المستدامة ، مجلة الاستثمار الزراعي ، 2008 .

8.Ramesh Chand, Demand for foodgrains, Economic & Political Weekly, 2007.

9.YapiKredi Bank, Yelda Yucel, Senior Economist ,World Commodity and Food Crisis: Trends and Expectations, 2008.

10.International Food Policy Research Institute (IFPRI), Policy Review, High Food Prices: The What, Who, and How of Proposed Policy Actions, May 2008.

11.DEFRA, Economic Group, The impact of biofuels on commodity prices, April 2008.

12.Shenggen Fan, " How to promote agricultural growth in LDCs through productive investment?" Background paper for UNCTAD's Least Developed Countries, Report 2008 .

13.Actionaid International, Power hungry – six reasons to regulate global food corporations, 2005 .